الهجرة كمظهر من مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي فيما بين (1908-1912)

د. ناصر بالحاج
جامعة الوادي

الملخص:

تعتبر قضية التجنيد الإجباري للجزائريين في بداية القرن العشرين، من العوامل الأولى التي أدت إلى استعمال الحركة الوطنية الجزائرية لأشكال جديدة في مقاومة مشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية، مثل كتابة العرائض وإرسال الوفود ...، مع عدم التخلي عن الجهاد العسكري، وهي كلها مقاومة إيجابية، لكن حين أصبح التجنيد الإجباري أمرا واقعا ولا مفر منه، لم يجد الجزائريون سوى الفرار إلى المشرق العربي، تحت تأثير رسائل من نجوا قبلهم من جحيم الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

Abstract :

Compulsory military recruitment of Algerians in the French army in the early 20th century, is considered the principal cause in the emergence of new forms of work at Algerian national movement, such as writing petitions, sending delegations ... and military action. This is considered as positive resistance across projects of the colonial administration. But the Algerians are searched another alternative, to leave their native country, and escape to the east, under the encouragement of the first Algerian immigrants who are already installed.

الكلمات المفتاحية:

التجنيد الإجباري، الهجرة، الجزائر، الجزائريون.

مقدمة:

عرفت الجزائر مع بداية القرن العشرين انتهاء أغلب الثورات الشعبية العنيفة التي قامت لصد ورد زحف الاستعمار الفرنسي على البلاد، وآخرها كانت ثورة عين التركي سنة 1901[1]، لتفسح المجال لبروز أساليب جديدة من المقاومة والرفض وهي كتابة العرائض وإرسال الوفود إلى باريس، والعمل الصحفي وتنظيم المظاهرات، ولكن أيضا "الهجرة" عند بلوغ درجة اليأس، دون التخلي عن أسلوب الثورة والانتفاضة المسلحة إذا ما توفرت الظروف لذلك، استنكارا للحكم الفرنسي الذي زاد من جهة سلطة المعمرين، خاصة بعد إصدار قانون 19 ديسمبر1900[2] الذي منحهم الاستقلال المالي، وضاعف من جهة أخرى معاناة الجزائريين لاسيما بعد الإجراءات الاضطهادية الصادرة نتيجة ثورة عين التركي. ومن بين أهم تلك الإجراءات الاضطهادية التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية بفرنسا والجزائر، قضية فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين، وهي من العوامل التي جعلت الجزائر تعيش جوا من الغليان الاجتماعي الخطير الذي بلغ أوجه سنة 1912 وما تلاها، لاسيما فترة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث دخل الجزائريون في حركة تحدّ ضد الإدارة الفرنسية بطرق جديدة في المقاومة، وهو ما سنحاول إبرازه بإذن الله في هذا المبحث.

---

[1]- وكان من أهم أسبابها، تذمر سكان المنطقة . قرية عين التركي جنوب شرق مدينة مليانة . من القهر الاستعماري وظلم المستوطنين، فبلغت العداوة حدا كبيرا بين الطرفين، ولم يكن هناك حل غير الثورة التي اندلعت في أفريل 1901، والتي عرفت قمع الإدارة الفرنسية لها قمعا شديدا. ونتجت عنها الكثير من الإجراءات الاضطهادية مثل الاعتقالات، ومصادرة الأملاك، والسجن لفترات مختلفة.

[2]- قرار 19 ديسمبر 1901، أنشأ الحكم الذاتي المالي للجزائر، وهو الإجراء الذي نادى به المستوطنون ومؤيدوهم منذ وقت بعيد. حيث أعطاها ميزانية خاصة يقترحها الحاكم العام ويناقشها النواب الماليون. وقد خدم القرار المستوطنين بالدرجة الأولى لأنه حقق لهم حلمهم في إنشاء حكم ذاتي كامل في الشؤون المالية والمدنية.

1- تحضيرات قانون التجنيد وبدايات الهجرة:

بدأت معارضة الجزائريين لمشروع التجنيد الإجباري منذ نهاية القرن التاسع عشر (19)، وذلك عندما طرح المشروع على الساحة السياسية الفرنسية، حيث شكل محور نقاش طويل إلى غاية 1912، أين أصبح تجنيد الجزائريين إجباريا في الجيش الفرنسي أمرا مقضيا. وأول معارضة رسمية للجزائريين على التجنيد كانت سنة 1891 بعدما أوفدت الحكومة الفرنسية لجنة جول فيري[3] لبحث أسباب قلق واضطراب الجزائريين في هذه المرحلة، وبحث مطالب الشعب الجزائري عن طريق الاستجوابات المباشرة لأعيان الأهالي وعامتهم، ولذلك اتفق كل من الدكتور محمد بن العربي النائب ببلدية الجزائر العاصمة ومحمد بن رحال من تلمسان على تمثيل الجزائريين في وفد يتنقل إلى باريس لطرح مطالبهم الحقيقية. فاجتمعا بالعاصمة ثم أبحرا إلى فرنسا، حيث أجريا مناقشتهما مع اللجنة المذكورة وطرحا مطلب الأهالي الجزائريين ومن بينها رفض التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي لأسباب دينية واجتماعية.

ومع مطلع القرن العشرين اشتد النقاش حول المشروع واشتدت معه معارضة الجزائريين لاسيما بعد أن طرح ميسمي مشروعه الخاص بالتجنيد الإجباري سنة 1907 حيث حذرت صحيفة Le Temps الباريسية من تحركات حثيثة للجزائريين المعارضين للتجنيد وأكدت أن توترا وقلقا واضطرابا خطيرا يتطور في أوساط الأهالي في هذه المرحلة، لاسيما إذا قبل مشروع ميسمي حيث سيعرض الجزائر لخطر الثورة، وهو تهديد مباشر لأمن

---

[3]- تأسست هذه اللجنة في 17 مارس 1892. وكانت مشكلة من سبعة نواب في مجلس الشيوخ، برئاسة جول فيري. لخصت هذه اللجنة أعمالها في ثمانية عشر بندا وهي التعليم، المحاكم الإسلامية، الضرائب والجبايات، إعانة الفقراء والمساكين، الملك المشاع (أرض العروشية) تحويل الأملاك للمصلحة العامة، أخذ الجار بذنب الجار، القوانين الاستثنائية، التجنيد الإجباري، التجنيس الانتخابات العامة، مجلس الشورى العام, المجلس الأعلى، النيابة الأهلية في البرلمان، المجلس الجنائي، الغابات، الربا، صلاحيات الحاكم العام. أنظر:

Ageron, "Jules Ferry et la question Algérienne en 1892 (d'après quelques inédites)", Revue d'Histoire Moderne et contemporaine, Avril – Juin 1963, p. p. 127 – 146.

المستوطنين بالدرجة الأولى[4].ولكن نفس الصحيفة نوهت في عدد آخر بضرورة مراعاة حالة أهالي الجزائريين الاجتماعية المزرية وضرورة الإصغاء إليهم وتحسين وضعيتهم ليتمكنوا من تحمل الخدمة العسكرية الإجبارية، وإلا فإن النتائج لن تكون محمودة[5] لأن الجزائري . حسب أحد الكتاب الفرنسيين . "**لن يهون عليه ترك أهله و(كوخه) وأرضه من أجل خدمة فرنسا (...) فإما أن يختبئ أو يثور ضدها**"[6].

ومما زاد في قلق واضطراب الجزائريين المعارضين للتجنيد هو موافقة الحكومة الفرنسية سنة 1908 على تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية عليهم، مثل ما صرح به رئيس الحكومة كليمانصو في رسالة بعث بها إلى الحاكم العام على الجزائر جونار قال فيها بأن "**تناقص الولادات بفرنسا وتناقص عدد المجندين في الجيش أجبر الدولة على اللجوء إلى تطبيق التجنيد إجباري للجزائريين كالذي يطبق على الفرنسيين بفرنسا**" وأكد أيضا أن "**الحكومة أعطت موافقتها على تطبيقه**". ولذلك فإن أول ما يجب القيام به هو "**إحصاء الأهالي الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة لتجنيدهم في** 1909 ".[7] وهكذا صدر مرسوم 12 جويلية 1908 الذي نص على إحصاء كل الشبان الجزائريين البالغين سن الثامنة عشرة في 1908 ليتم تجنيدهم في السنة التي تليها. وحدد الحاكم العام تاريخ 31 ديسمبر من نفس السنة لتقديم النتائج والإحصائيات النهائية من طرف رؤساء البلديات. ولكن بسبب الاضطرابات . التي سنأتي لذكرها . لم يتمكن الإداريون من تقديم كل النتائج حيث تأكد للفرنسيين أن عدد المسجلين كبير . أي البالغين السن القانونية . ولكن نسبة الشبان

---

[4] "–La loi de deux ans et la question indigènes", Le Temps, N. 16987, Vendredi 27 Décembre 1907.

[5] –"La loi de deux ans et la question indigènes, la solution possible", Le Temps, N. 17002, Dimanche 12 Janvier 1908.

[6] – Paysant, " Le service obligatoire pour les indigènes en Algérie", Revue Africaine, N. 52, 1908, p. 134.

[7] –"La conscription des indigènes", "Algérie" dans: Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Octobre 1908, p. 343.

الجزائريين الذين يمكن أن يستجيبوا لنداء التجنيد فهو قليل حيث أكدت جريدة La Dépêche Algérienne "**أن كثير من الشباب غابوا وفروا إلى مناطق أخرى** (...) **إنهم شبه موجودين، فهم يغيرون أسماءهم ويعلنون عن سن غير سنهم** (...) **وبالتالي سيكون من الصعب جدا إيجادهم عند إصدار قانون للتجنيد، ففي الجزائر العاصمة مثلا هناك** (617) **مسجلا في الواقع، ولكن لم يتقدم للجنة الإحصاء سوى** (172) **فقط، فأين الباقي؟**"[8].

وقد استمرت عملية الإحصاء خلال صيف وخريف سنة 1908، مما أثار سخط الجزائريين تجاه القضية، حيث شهدت هذه السنة مظاهرات كبيرة في مختلف أنحاء الجزائر، ولكنها كانت سلمية واحتجاجية ضد التجنيد الإجباري مثلما حدث في بلدية روفيقو . بوقرة حاليا . حيث تجمع حوالي (3000) ثلاثة آلاف شخص من أهالي البلدة وضواحيها وتظاهروا ضد التجنيد بشدة، وكان بعضهم يهددون بالثورة إن لم يستجب لرفضهم، فتجمعوا حول مقر البلدية وطالبوا بمقابلة رئيسها بأي ثمن، فاستجاب لهم بيسينبونو . وهو من المستوطنين المعارضين للتجنيد . وأخبرهم بأنه رفض تسليم قوائم إحصاء الشبان الجزائريين المعنيين بالتجنيد إلى إدارة الحاكم العام، وأقنعهم بأن الإدارة لن تجندهم ولن تنقلهم لقتال إخوانهم بالمغرب الأقصى. فنجح بذلك في تهدئة الوضع المضطرب[9].

وقد أثارت هذه الاضطرابات مخاوف المستوطنين والفرنسيين حيث صرح أعضاء المجلس العام لعمالة وهران في تقرير إلى الحاكم بأن "**كل الأهالي رافضون لمشروع التجنيد الإجباري وفي مختلف المناطق** (...) **وقد يحملون السلاح ضدنا على شكل عصابات** (...) **لأنهم لن يقبلوا بالقتال ضد إخوانهم في المغرب. ولذلك فإن المجلس يطلب من الحكومة عدم تطبيق التجنيد الإجباري والبحث عن سبل تحسين**

---

[8] – Albert Rozet, "La conscription des indigènes", La Dépêche Algérienne, N. 8582, 27 Janvier 1909.

[9] –Demontes, "La conscription des indigènes", "Algérie" dans: Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Octobre 1908, p. 342.

مردود نظام الانضمام الإرادي". أما رئيس بلدية الشلف فقد قال في هذا الشأن: **"إنني أعرف الأهالي جيدا فأنا أعيش بينهم منذ عشرين سنة، إنهم يرفضون أي تغيير يمس عقيدتهم أو كيانهم** (...) **وقد أكد أعيانهم على ذلك"**[10]. ولذلك شكلت الحكومة لجنة خاصة هدفها . حسب ما جاء في رسالة ميسمي إلى رئيس جريدة La Dépêche Algérienne . دراسة كيفية إشراك الأهالي أكثر في الجيش الفرنسي، وما هي الصيغة الملائمة لتطبيق التجنيد الإجباري عليهم[11]، وكانت اللجنة برئاسة روديه حيث قامت بزيارة العديد من المدن الجزائرية وهي: القالة، عنابة، قالمة، قسنطينة، باتنة، بسكرة، عين البيضاء، خنشلة، سطيف، بجاية، الجزائر العاصمة، تيزي وزو، بليدة، المدية، مليانة، الشلف، وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، المحمدية، مستغانم. ثم اتجهت إلى تونس حيث حضرت سبع استمارات سلمتها إلى كل من: الإدارة الاستعمارية بتونس، قيادة الأركان القيادة العسكرية لفرق الأهالي بتونس، رؤساء البلديات والإداريين، الولاية العامة، قيادة الأركان بالجزائر، وأخيرا إلى الأهالي الجزائريين.

وبعد جمعها ودراستها ومقارنتها خرجت بنتائج وتقارير لم يتم نشرها، حتى أن ميسمي تأسف لذلك وتمنى لو أنها نشرت ولكن هذا لم يمنعه من التصريح ببعض ما وصلت إليه في رسالته المذكورة آنفا. وقد وجدنا نفس النتائج تقريبا في مؤلف المقدم لوفرونسييه وفيما نشرته La Revue Indigène في عددها (29) حول هذه اللجنة، ونشرت نموذجا من الاستجواب الذي قدمته للأهالي الجزائريين والذي ضم (11) سؤالا، أبرزها:

ما موقفك من التجنيد الإجباري؟ وما هي الصيغة المثلى التي تراها ملائمة للتجنيد؟ كم هي مدة الخدمة العسكرية التي تراها معقولة؟ وفي أي سن ترى التجنيد ملائما؟-* وغيرها من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة الموقف الحقيقي للجزائريين من التجنيد الإجباري

---

[10] -Rouanet, " Le service militaire des indigènes", La Dépêche Algérienne, N.8193, Samedi 04 Janvier 1908.

[11] - "La conscription des indigènes", La Dépêche Algérienne, N. 8493, Vendredi 30 Octobre 1908.

بمختلف فئاتهم وفي شتى مناطق الجزائر. واستمعت اللجنة للأهالي ولاحتجاجاتهم، حيث صرح لها بعضهم بقوله "**لن نسلمكم أبناءنا أبدا**"، أما المستوطنون فقد أكدوا لها بأن ردود فعل الجزائريين إزاء التجنيد ستعرف تطورا خطيرا. ومن جملة الأعيان الذين التقت بهم اللجنة محمد بن رحال من ندرومة بتلمسان، الذي سلم للجنة رسالة ضمنها موقفه من القضية قائلا: "**لتطبيق التجنيد الإجباري في الجزائر لابد أولا من التمهيد والتحضير له بنشر الثقافتين العربية والفرنسية في أوساط الأهالي، وفتح مناصب الإدارة العمومية، وتوسيع الدائرة الانتخابية، وحرية الصحافة، وتخفيض الضرائب، وتسهيل عملية الاقتراض** (...)" [12] وهذه شروط أساسية حتى يقبل الجزائريون بتطبيق التجنيد عليهم.

كما تلقت اللجنة كذلك عرائض كثيرة من مختلف أنحاء البلاد جلها موجهة إلى الحاكم العام والحكومة الفرنسية. قامت بدراستها والتحقيق فيها جيدا، وخلصت إلى أن التجنيد يمكن أن يتم تطبيقه [13] لكن بشكل مخفف وبنسبة مئوية بسيطة من المجندين، وأن تتم العملية مع مراعاة وضع الأهالي السياسي والاجتماعي. وصيغة التجنيد يمكن أن تكون كالآتي:

- تجنيد نسبة مئوية صغيرة يتم تحديدها كل سنة من مجموع الشبان الذين يتم إحصاؤهم.
- السماح بإيجاد البديل (حق التعويض).
- يتم تجنيد الأهالي المسلمين في فرق خاصة، لاجتناب احتكاكهم بالمجندين الآخرين من غير المسلمين.
- تقديم منحة مالية بسيطة مقابل الخدمة العسكرية.

---

[12] – Bourdarie Paule, "La discussion du problème indigène dans l'Afrique Française du Nord", La Revue Indigène, N. 69, Janvier 1912, p. 526.

[13] – أكدت على هذا أيضا جريدة "الأخبار":

– "Nouveau défenseurs", Akhbar, N. 13637, Dimanche 03 Juillet 1910.

. ضمان وظائف متواضعة للمجندين الذين ينهون خدمتهم، ومحاولة تحسين أحوالهم الاجتماعية والنفسية.

. يكون التجنيد في سن التاسعة عشر ولمدة ثلاث سنوات[14].

ومثلما ذكرناه آنفا فإن النتائج التي وصلت إليها لجنة روديبه لم تنشرها السلطات المعنية، ربما تجنبا لأي رد فعل عنيف من طرف الأهالي الجزائريين، قد لا يصل إلى إجبارها على إلغاء المشروع لكن قد يضطرها إلى تقديم تنازلات هامة مثل منح بعض الحقوق للأهالي أو إعفائهم من بعض القوانين الاستثنائية مثلما كان يسعى إليه أعضاء حركة الشبان الجزائريين على الخصوص، والذين حرروا عرائض كثيرة للسلطة الفرنسية في هذا الشأن. ولم يقتصر أسلوب تحرير العرائض على هذه الجماعة فقط وإنما أصبح منتشرا لدى عامة الجزائريين كأسلوب جديد في إطار معارضة ورفض السياسة الاستعمارية الفرنسية. ويذكر مينييه . دون تبيان مصادره . أن أهالي مدينة تلمسان بعثوا بعريضة إلى الإدارة في سبتمبر 1908 مرفقة بسبعة عشر صفحة من التوقيعات، أعلنوا فيها رفضهم القاطع للتجنيد الإجباري وأنهم سيهجرون البلاد إذا ما أرغموا على ذلك[15]، وهو ما أعلنوه صراحة في المظاهرات التي قام بها حوالي (2000) ألفين شخص أمام المقر الإداري للبلدية يوم 19 سبتمبر 1908، فبعد صلاة الجمعة بالجامع الكبير اجتمع المتظاهرون . أعيانهم . مع المفتي شلبي جلول وتناقشوا حول القضية فشكلوا وفدا اتجه إلى العاصمة وطرح انشغالاتهم على الحاكم العام[16].

وبالبليدة قام أعيان المدينة بتحرير عريضة بعثوا بها إلى جريدة La Dépêche Algérienne أعلنوا باسم أهالي المنطقة رفضهم للتجنيد الذي يعتبر عبئا جديدا يضاف إلى

---

[14] – Bourdarie, Op. Cit.

[15] – Meynier Gilbert, L'Algérie Révélée, La guerre de 1914-1918 et le premier quart du XX (20) ème Siècle, Libraire Droze, Genève, 1981, p. 91.

[16] – « Commission d'enquête sur exode de Tlemcen », Rapport a' Monsieur le Gouverneur Générale, Alger, 01 Décembre 1914.

القوانين الاستثنائية الزجرية "**التي استطعنا تحملها، أما هذه نحن نرفضها رفضا قاطعا**"[17].

ومن خلال هذا نستخلص أن الجزائريين في أغلبهم كانوا رافضين للتجنيد حتى ولو كان مرفقا بإصلاحات وحقوق سياسية، حيث صرح الأهالي بأنهم سيهجرون البلاد إذا طبق التجنيد عليهم، مثل ما قال أحد الأعيان في بير خادم بأنه "**يفضل موت ابنه على أن يراه مجندا في الجيش الفرنسي**"[18]. أما بخنشلة فقد جاء في تقرير المسؤول الإداري بها ما يلي: "**إن هؤلاء الشاوية . السكان المحليون للمنطقة . عازمون على اللجوء إلى الجبال والثورة على السلطات المحلية إذا طبق التجنيد الإجباري**"[19].

ولكن أبرز مظهر لمعارضة الجزائريين للتجنيد في هذه المرحلة (1908 . 1912) كان الهجرة، حيث يميز معظم المؤرخين والباحثين بين مرحلتين بارزتين للهجرة الجزائرية، وهما مرحلة (1830 . 1907) التي كانت نتيجة الاحتلال الفرنسي والسياسة الاستعمارية المجحفة في حق الأهالي الذين كانوا رعايا ليس لهم كامل الحريات المدنية والسياسية مثل الفرنسيين والأوروبيين المستوطنين "**وغياب العدل الاجتماعي** (...) **بسبب سيطرة أولئك الأوروبيين. ثم إن تمثيلهم . الأهالي . في مختلف المجالس كان ضعيفا وبالتالي كان تأثيرهم في اتخاذ القرارات ضعيفا أيضا**"[20]. كما كانت الأحوال الاقتصادية المتردية الناجمة عن هذه السياسة سببا آخر في الهجرة، مثل هجرة سنة 1893 نحو سوريا التي كانت بسبب المجاعة[21]. وقد ساعدهم ودفعهم إلى الهجرة أكثر دعاية الدولة العثمانية[22] والرسائل

---

[17] – Demontes, Op. Cit. , p. 22.

[18] – Meynier, Op. Cit. , p. 91.

[19] – Ageron, Charles Robert, Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Tome 02, presses universitaire de France, Paris, France, 1968, p. 1082.

[20] – Marchand H. , "L'Exode des Musulmans Algériens", Question Diplomatiques et Coloniales, N. 33, Janvier – Juin 1912, p. 90.

[21] – Ageron, Op. Cit.

التي كان يبعث بها المهاجرون الجزائريون في القرن التاسع عشر إلى ذويهم في الجزائر، والتي كانت تصف الحرية والأخوة في الشرق الأدنى.

والمرحلة الثانية هي ما بين (1907 ـ 1912) بفعل الأسباب المذكورة كلها، وبصفة أدق وبتأثير مباشر قرب فرض التجنيد الإجباري للجزائريين. حيث عرفت سنة 1907 استحسان وقبول السلطات الفرنسية لمشروع ميسمي وظهور أولى بوادر تطبيقه سنة 1908 بإجراء الإحصاء الخاص بالشبان البالغين سن التجنيد ـ أي ثمانية عشر سنة ـ وهو ما جعل البلاد تعيش كلها في اضطراب، خاصة بعد أن أعلنت لجنة روديه نتائجها ومنها أن التجنيد يصلح تطبيقه في الجزائر. فلم يجد الكثير من الجزائريين حلا آخر غير الفرار إلى خارج البلاد دون عودة، ولاسيما أهالي تلمسان وضواحيها حيث انطلقت حركة الهجرة نحو سوريا مرورا بالأراضي المغربية، وكانوا يتنقلون أفواجا متتالية، وذلك بتأكيد لجنة البحث في الهجرة حيث جاء في تقريرها الذي وجهته إلى الحاكم العام: "**لقد تجددت الهجرة سنة** 1908 **مباشرة بعد إصدار مرسوم** 17 **جويلية من نفس السنة**، (...) **وتم إيداع** (321) **طلب جواز سفر للهجرة على مستوى مكتب الحاكم الإداري بتلمسان في يوم احتجاج الأهالي في** 19 **ديسمبر** 1908"[23].

وكان أغلب المهاجرين من أتباع الطريقة "الدرقاوية" والذين هاجروا بفتوى من مقدم الطريقة المدعو "بن يلس"، ثم هاجر هو الآخر في فوج متكون من حوالي (25) شخصا، وتوالت بعده أفواج أخرى بعد أن باعوا أملاكهم ومجوهراتهم لتغطية تكاليف السفر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حدث في نفس السنة أن سمح مفتي المدينة شلبي جلول لابنيه بالهجرة إلى سوريا مع سائر المهاجرين، وقد اتهمته الإدارة الفرنسية بالتواطئ معهما وإخفاء أمرهما لأن هجرتهما لم تكن بترخيص رسمي مثلما كان حال الكثير من المهاجرين. وتلته بعد

---

[22]– لاحظ تقرير المجلس العام بوهران حول الهجرة سنة 1908 أن الكثير من المهاجرين ينحدرون من عائلات ذات أصول تركية وعثمانية, وهو ما يفسر استجابتها الكبيرة لدعاية الدولة العثمانية. أنظر:

Conseil Générale d'Oran, Rapport sur l'exode de Tlemcen, 28 Octobre 1911.

[23] – Commission d'enquête sur exode de Tlemcen, Op. Cit.

ذلك هجرة قايد من قرية "شولي" . التابعة لبلدية "سبدو" . رفقة عدد هائل من سكان القرية، وهما حدثان شجعا أهالي المنطقة أكثر ليحذوا حذوهم. ولم تقتصر الهجرة سنة 1908 على تلمسان فقط، بل كانت ظاهرة عمّت كامل الجزائر تقريبا، حيث أكد مالك بن نبي في مذكراته أن جده لأمه هاجر قسنطينة إلى طرابلس الغرب "**ضمن موجة الهجرة التي اكتسحت المدن الجزائرية الكبيرة خاصة قسنطينة وتلمسان حوالي** 1908"[24].

وقد أعاقت الهجرة كثيرا مهمة اللجان المكلفة بإحصان الشبان البالغين سن الثامنة عشرة، لكن رغم ذلك استطاعت أن تحصي (62518) شابا، من بينهم (46747) يمكن تجنيدهم (أي أنهم قادرون على تأدية الخدمة العسكرية). واقترحت اللجنة مناداة نسبة (3.85 %) ثم مضاعفتها تدريجيا كل سنة[25]، وبالتالي تأكد أن الحكومة فصلت في قرار التجنيد منذ سنة 1908، وبقيت القضية مسألة وقت فقط.

ولم تعرف سنة 1909 التجنيد الإجباري، لكنها شهدت بحلول شهر أكتوبر صدور مرسوم 19 سبتمبر 1909 الخاص بإحصاء الشبان الجزائريين البالغين سن الثامنة عشرة والقادرين على تأدية الخدمة العسكرية للسنة التي تليها، وهو ما أدى إلى اضطراب وقلق الجزائريين في مختلف مناطق البلاد لاسيما في مدينة تلمسان وضواحيها حيث تظاهر بها حوالي (6000) شخص أمام السلطات المحلية ضد مشروع التجنيد[26]. ولم تعرف الأمور تطورات أكبر، ولم نجد في حدود اطلاعنا . أن أحداثا مشابهة وقعت في غيرها من المدن في هذه السنة، إلا ما جاء في جريدة **الأخبار** من أن الجزائريين "**المسلمين أصابتهم الدهشة والروع من هذا الأمر خوفا من الذهاب بأبنائهم إلى التجنيد**"، ولكن حاولت أن تهدئ من روعهم بالقول: "**إننا بما لدينا من المعلومات التي تلقيناها من جناب الضيف**

---

[24]– بن نبي, المصدر السابق، ص. 12.

[25] – "Nouveaux défenseurs", Akhbar, Op. Cit.

[26] – Ben ali Fekhar, "La Représentation des Musulmans Algériens", Revue du Monde Musulman, 1909, p. 21.

القبطان . أي درجة الكابيتان وهو المقدم . شارل دولي[27]**، نعلمكم بأن التجنيد لم يحن وقته بعد، وما الإحصاء الجاري في القطر إلا وسيلة لمعرفة الشبان الجزائريين القادرين على تأدية الخدمة العسكرية"**، وحتى إن تم التجنيد فإنه **"يؤخذ من هؤلاء الشبان . إن صحت المسألة واتفقت عليها الآراء . أربعة أو خمسة في المائة لا غير، فالواجب على الجزائريين ألاّ يرتاعوا لأمر لم يقرر بعد"**[28].

وهي دعوة لتهدئة الاضطراب وتجنب الغضب والهيجان الشعبي –المحتمل–، لأن الرأي العام في الجزائر كان يدرك من خلال ما نشر في الصحافة حول نتائج لجنة روديه، أن التجنيد واقع لا محالة. وسجلت سنة 1910 هجرة الأهالي الجزائريين . حسب ما نقله أجرون عن تقرير رسمي للحاكم العام . برحيل (80) عائلة من ضواحي البرج وسطيف، بسبب الأوضاع الاجتماعية المزرية والقوانين الاستثنائية المجحفة ومنها التجنيد الإجباري، ولا سيما غلاء سعر الأرض الفلاحية، والقحط والجفاف الذي أصاب البلاد في هذه السنة.[29]

ولذلك انتقد "باروكان" مدير جريدة **"الأخبار"** تهاون الإدارة الفرنسية وعدم اتخاذها إجراءات للحد من هذه الآفة، وانتقد المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يشجعون ويحرضون الأهالي على الهجرة كي يتخلوا لهم عن الأراضي الجزائرية بأبخس الأثمان، **"فقد باع الأهالي أراضيهم واشتراها المستوطنون. لقد كانوا يضغطون على الإداريين ليسهلوا، ويسمحوا للأهالي بالهجرة. ومن جهة أخرى كانوا يرهبونهم بقرب أجل تطبيق التجنيد** (...) **وبذلك استطاعوا أن يحتكروا أراضي كبيرة"**[30]. وأكد هذا كذلك الصحفي التونسي

---

[27]– وهو المسؤول عن إجراء الإحصاء لدى وزارة الحرب، واسمه حسب ما وجدناه عند أجيرون هو شاردوني (Chardenet)، أنظر: Ageron, Op. Cit. , p. 1070.

[28] – "إحصاء الشبان الجزائريين"، الأخبار، العدد 13512، 12 محرم 1328هـ 23 جانفي 1910.

[29] – Ageron, Op. Cit. , p. 1083.

[30] – "Autre réflexion de l'exode", Akhbar, N. 13637, Op. Cit.

علي باش حامبه في مقال على صفحات جريدة "**التونسي**" التونسية، جاء فيه أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر "**تعمدت فتح الحدود في وجه المهاجرين بغرض التخلص منهم، ومن موقفهم المعارض بشدة لقانون التجنيد الإجباري**"[31]، ومن الطبيعي أن تقدم الإدارة على فعل ذلك لأنها بهذا تضعف معارضة الجزائريين للقانون. أما جريدة "**الحق**" فذكرت أن "**الحاكم الإداري بتلمسان كان يشجع الناس على الهجرة، ويكفي فقط دفع ضريبة للسفر**"، ونقلت تصريح أحد أعيان المنطقة في هذا الخصوص حيث قال: "**الكل يستطيع الرحيل بمجرد دفع ضريبة، لقد أصبحت عبارة عن تجارة، ولحد الآن رحل أربعة إلى خمسة آلاف شخص، وكان كل واحد منهم يدفع حوالي عشرين فرنكا. وبالتالي فقد دفعوا في المجموع حوالي (100000) مائة ألف فرنك**". إنها صورة من صور ابتزاز الإدارة الفرنسية للأهالي الجزائريين البسطاء الذين كان همهم الوحيد هو الهجرة والهروب من جحيم التجنيد في الجيش الفرنسي والقتال ذودا عن فرنسا التي تستعمر بلادهم. "**وبهذا تكون آخر ذكراهم بالبلد هي ذكرى مؤلمة، تدفعهم إلى الرحيل، وعدم التفكير في العودة إليه**"[32].

2– هجرة 1911 وردّ فعل الإدارة الاستعمارية:

كانت سنة 1911 أكثر اضطرابا من سابقاتها، حيث عرفت قضية التجنيد الإجباري تطورات كبيرة، ابتداء من إصدار مرسوم 28 فيفري 1911 الخاص بإحصاء الشبان الجزائريين البالغين سن الثامنة عشرة، كي يتم تجنيدهم في السنة التي تليها. وهو إجراء تزامن مع تنصيب ميسمي وزيرا للحرب في 27 جوان 1911[33]. فانطلقت لجان الإحصاء للقيام بعملها على مستوى المدن والقرى، ولكنها وجدت صعوبات أكثر من ذي

---

[31]– الجابري، محمد صالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900–1962)، الدار العربية للكتاب، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (1983)، ص. 243. نقلا عن: جريدة التونسي، العدد الصادر في 07 نوفمبر 1910.

[32] – Tapie, "L'exode", El Hack, N. 02, Du 22 au 28 Octobre 1911.

[33] – Ageron, Op. Cit. , p. 1072.

قبل، وهو ما حذرهم منه بعض الأعيان من بينهم "محمد بن رحال" الذي أكد لهم بأن الأمور ستزداد تعقيدا، والعاقبة لن تكون محمودة لاسيما مع ازدياد هجرة الأهالي من منطقة تلمسان حيث صرح بما يلي: "**لقد عددنا حوالي** (1800) **شخصا هاجروا**"[34]، وطلب من الإدارة تدارك الوضع ومعالجته، فقد كان لإحصاء سنة 1911 انعكاسات مباشرة على الأهالي حيث أكد تقرير المجلس العام بوهران أن هجرة 1911 تعود إلى "**الخوف من التجنيد الإجباري**" وبالتالي "**يجب تأجيل تطبيقه والاقتصار على نظام الانضمام الحر**"[35] لتهدئة النفوس ولو مؤقتا.

أما تقرير اللجنة الخاصة بالبحث في هجرة 1911 فقد جاء فيه أن "**مرسوم** 28 **فيفري** 1911 **كان له أثر مباشر على الأهالي، فبمجرد صدوره زادت الهجرة إلى سوريا**"[36]. ومما جعل الجزائريين يتيقنون من أن التجنيد لا محالة سيطبق، هو تطورات أزمة أغادير بالمغرب الأقصى في ربيع 1911، فبعد رفض الحكومة الفرنسية مقترحات وزارة الخارجية الألمانية حول السياسة الداخلية للمغرب، شنت فرنسا حملة على فاس في أفريل 1911 ودخلتها، فأعلنت ألمانيا بأنها ستتصرف بحرية وتحتل أغادير إذا ما بقي الفرنسيون في فاس، لأن ألمانيا أعلنت أنها لن تسمح لفرنسا بالتوسع في المغرب إلا بتعويضات معتبرة، فجرت المفاوضات بين الطرفين، وأسفرت عن اتفاق 04 نوفمبر 1911 الذي نص على أن فرنسا تتخلى لألمانيا بجزء كبير من الكونغو الفرنسي مقابل موافقة ألمانيا على فرض الحماية الفرنسية على المغرب، وهو ما تم فعلا، لكن العلاقات بين الدولتين زادت توترا عوض الانفراج بسبب العناصر المتطرفة في سدة الحكم الألماني وكذلك الأمر بالنسبة لفرنسا، وهو

[34] – Bourdarie, Op. Cit. , p. 526.

[35] – Conseil Général d'Oran, Op. Cit.

[36] – Commission d'enquête sur exode de Tlemcen, Op. Cit.

ما دفع بهما إلى التكتل والتحالف مع دول أخرى استعدادا لحرب كانت وشيكة الحدوث[37].

أما بالجزائر، فلم يجد الأهالي الجزائريون ما يتخلصون به من التجنيد إلا الهجرة والفرار من مواجهة إخوانهم المغاربة في حرب لا تعنيهم، وهاجر أولئك بنية عدم الرجوع، لأنهم باعوا كل أملاكهم ومجوهراتهم لتغطية تكاليف الطريق الطويلة والصعبة التي لم تثنهم عن مقصدهم، فغادروا أرض أجدادهم التي عاشوا فيها طويلا وتركوا بها أعز ذكرياتهم، ولم يترددوا رجالا ونساء وأطفالا في المضي قدما نحو سوريا انطلاقا من المغرب الأقصى. وعلقت "**الحق**" عليهم على لسان مديرها السيد تابي: "**لقد تركوا كل شيء وأخذوا الأمور الغالية فقط كالذهب، وباعوا أملاكهم، وودعوا البلدة بعد الصلاة في مسجد سيدي بومدين، ومنها إلى أغادير . بالمغرب . والدموع في أعينهم من صعوبة الفراق**"[38]. أكد تقرير لجنة البحث في الهجرة سنة 1911 أن "(200) **منزل بيعت بتلمسان وحدها، حيث هرب الكثير من الأهالي بأبنائهم وفروا من التجنيد الإجباري باتجاه مغنية**"[39]، ومنها إلى طنجة حيث كانوا يركبون السفن متجهين نحو سوريا فينزلون أولا ببيروت ومنها إلى دمشق، متأثرين برسائل إخوانهم الذين كانوا قد هاجروا إليها في أزمان ماضية، ومن بين تلك الرسائل، رسالة القايد الذي هاجر من قرية شولي ببلدية سبدو بتلمسان سنة 1908، جاء فيها ما يلي: "**المهاجرون الجزائريون يتمتعون ويحظون باهتمام كبير من لدن السلطات العثمانية وشعبها، حيث خصصوا لنا مكتبا خاصا في الإدارة، يشرف عليه ممثل لنا لدى الحكومة العثمانية. هذا فضلا عن أن هذه الأخيرة تدفع عنا الإيجار في البداية، وتمنح لنا فوق ذلك ثلاث خبزات يوميا لكل**

---

[37]– مجموعة من المؤلفين، موسوعة تاريخ أوروبا العام، أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، الطبعة01، الجزء 03، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان أ.الهاشم، منشورات عويدات، بيروت – لبنان، باريس – فرنسا، 1995، ص. 347.

[38] – Tapie, Op. Cit.

[39] – Commission d'enquête sur exode de Tlemcen, Op. Cit.

شخص سنّه أكثر من اثني عشر سنة، وخبزة واحدة لمن سنّه أقل. ووعدت كل من يتجاوز سنّه السادسة عشرة بمنحه ثلاثين هكتارا من الأرض، مع ما يلزمها من مال ووسائل لفلاحتها واستصلاحها، وهذا شرط امتلاكها بعد مدة سبع سنوات (...)، **ثم إن دمشق مدينة تجارية، والتجارة بها جد مربحة**". وجاء في رسالة أخرى من مهاجر بسوريا مخاطبا زميلا له بالجزائر، وداعيا إياه للالتحاق به قائلا: "**كل المهن موجودة في سوريا** (...) **حتى المناخ فهو مشابه لمناخ تلمسان** (...) **ونحن نؤدي فرائض ديننا بكل حرية، فإذا جئت سوريا ستجد كل متطلبات العيش متوفرة، التجارة نشيطة والحرية في العيش كبيرة**"[40]. مثل هذه الرسائل التي تصف الحرية في الشرق الأدنى شجعت الجزائريين أكثر على الهجرة أملا في عيش أحسن، وحياة أفضل، فانطلقوا زرافات ووحدانا، حتى بلغ الأمر حدا خطيرا، فأصدر الحاكم العام على الجزائر أمرا في 30 سبتمبر 1911 قضى فيه "**بإيقاف ومنع حركة الفرار، وعلى السلطات المحلية منعهم من الرحيل**"[41]، وذلك بعد أن أدركت الإدارة الفرنسية خطورة مغادرة الجزائريين لبلادهم، لما قد يحدثه من اختلال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فحاولت تدارك الأمور بإصدار هذا القرار للحد من الهجرة التي قال عنها أحد الكتاب الفرنسيين الذي أجرى دراسة حول القضية: "**إنه الهلع الحقيقي، إنه يوشك أن يكون وباء أخلاقا** (...) **لقد اتخذت الإدارة إجراءات لوقف الهجرة حيث هاجر من تلمسان حوالي** (1000) **إلى** (1200) **شخص. والسبب الأول في هذه الهجرة هو التجنيد الإجباري، ثم القوانين الاستثنائية الأخرى**"[42].

---

[40] – Commission d'enquête sur exode de Tlemcen, Op. Cit.

[41] – Id.

[42] – Demontes, "L'exode des indigènes de Tlemcen", "Algérie" dans: Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Janvier 1912, p. 38.

وقد تأكد للجنة التي شكلها الحاكم العام أن "**سبب الهجرة الأول هو التجنيد الإجباري الذي كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس**"[43]، وهو نفس ما وصلت إليه صحيفة L'Echo d'Oran التي قامت بدراسة ميدانية لبحث أسباب الهجرة حيث استجوبت العديد من المهاجرين الذين أكدوا لها أن "**السبب الأول للهجرة هو التجنيد الإجباري**"[44]، وهذا ما يوافق أيضا ما وصل إليه تابي حيث قال: "**إن الأسباب الحقيقية لهجرة التلمسانيين هي القرارات المجحفة وغير المنصفة في حقهم لاسيما مشروع التجنيد الإجباري، فقد أصبحوا واثقين من أنه لا محالة سيطبق**"[45]، ونقلت "**الحق**" بعض التصريحات التي أدلى بها بعض الأهالي المستجوبين من طرف لجنة البحث في القضية، إذ قالوا: "**إما فتح وتسهيل الهجرة، وإما إلغاء التجنيد الإجباري وكل القوانين الاستثنائية**"، وبعضهم صرح متأثرا: "**لم تتركوا لنا شيئا إلا الأكواخ وتقولون ماذا ينقصكم؟ لقد حطمتمونا بقانون الأهالي، والغاب، والمحاكم الرادعة، والضرائب الثقيلة، ولاسيما التجنيد الإجباري الذي نرفضه مهما كان الثمن**"[46].

كان عدد المهاجرين كبيرا، ففي 1911 وجد في سوريا حوالي (20000) مهاجر جزائري في المجموع[47]، أما عدد المهاجرين بين 1908 و1911 كان حسب النائب البرلماني آبيل فيري استنادا على بعض التقارير الرسمية، حوالي (1200)، في حين أحصت لجنة البحث المكلفة من طرف الحاكم العام حوالي (637) مهاجرا سنة 1911 وحدها[48]. ولكن

---

[43] – Commission d'enquête sur exode de Tlemcen, Op. Cit.

[44] –"L'exode des indigènes de Tlemcen", L'Echo d'Oran, N. 14530, Mercredi 18 Octobre 1911.

[45] – Tapie, Op. Cit.

[46] – "Une lettre d'un indigène de Tlemcen", El Hack, N. 10, Du 14 au 23 Décembre 1911.

[47] – Demontes, Op. Cit.

[48] – Extrait du discours de M. le député Abel Ferry a' la chambre des députés, première séance du 16 Décembre 1913.

صحيفة "**الحق**" اعتبرت أن الإحصائيات التي ذكرتها لجنة باربودات غير واقعية، وأكدت "**رحيل حوالي أربعة إلى خمسة آلاف مهاجر بسبب التجنيد**"[49]، وهو رقم غير مستبعد، لأن الكثير من المهاجرين كانوا لا يلجؤون إلى الإدارة الفرنسية ليحصلوا على الترخيص بالهجرة، بل كانوا يفرون خفية، لاسيما إذا علمنا أنهم كانوا ملزمين بدفع مقابل مالي للحصول على الترخيص، لذلك كانوا يفضلون الهجرة في صمت مثلما تأكد من خلال التقارير الفرنسية التي تناولناها آنفا.

كان أغلب المهاجرين من ذوي الحرف والمهن، فسكان تلمسان خاصة اشتهروا بذلك، فهم كما وصفتهم صحيفة "**الحق**": "**من النوع النشيط والفعال الذي ينقصنا**"[50]، حيث اعتبرتهم خسارة كبيرة للمجتمع الجزائري الذي كان بحاجة ماسة إليهم، لاسيما في تلك الحقبة الزمنية التي احتكر فيها المستوطنون مجالات الزراعة والصناعة. لكن السياسة الاستعمارية الفرنسية نكدت عليهم معيشتهم، فهجروا وطنهم بالآلاف واتجهوا نحو المشرق والمغرب وهم ينشدون الحرية والاحترام والعيش الكريم الذي لم يجدوه في بلدهم المستعمر. وبالرغم من رحيلهم بعيدا عن وطنهم إلاّ أنهم لم يقطعوا الاتصال بإخوانهم وأهاليهم وأقربائهم، ولم يقطعوا التفكير في أمر بلدهم، حيث جاهدوا بأقلامهم وأموالهم وأنفسهم لاسيما أثناء الحرب العالمية الأولى في سبيل تخليصه من الاستعمار الفرنسي ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

أكدت النتائج التي وصلت إليها لجنة باربودات المكلفة بالتحقيق في هجرة الجزائريين، أن مواقف الأهالي من التجنيد كانت كالآتي:

- فئة صغيرة قبلت بالتجنيد وطالبت بالمقابل منح الحقوق السياسية لكل الجزائريين. وتلك هي جماعة النخبة المثقفة ثقافة فرنسية غربية.

---

[49] – Tapie, Op. Cit.

[50] – Id.

- فئة كبيرة طالبت بإلغاء التجنيد الإجباري وطالبوا بمنحهم جواز السفر إلى سوريا إذا كان التجنيد سيطبق لا محالة[51].

ونقلت هذه النتائج إلى باريس وطرحتها على السلطات المعنية، التي تأكدت بدورها من أن الأغلبية العظمى من الجزائريين كانت رافضة للتجنيد. ثم إن التجنيد إذا طبق عليهم فإنه سيؤدي إلى نتائج غير محمودة.

خاتمة:

كان أغلب الجزائريين مستعدون لفعل كل ما من شأنه أن يدفع التجنيد عنهم، ومن ذلك هجرتهم إلى خارج البلاد، بالرغم من أن الإدارة الفرنسية اتخذت إجراءات للحد منها. ولكن الذين تمكنوا ممن الفرار شنوا عليها حلة شديدة من الانتقادات مثل المقال الذي بعث به إلى جريدة "**الحق**" مهاجر جزائري من القاهرة، والذي كتبه وهو يتقد أسى مما آلت إليه أحوال بلاده، ومعبرا عن فقدانه الأمل في وعود السياسة الفرنسية.[52] أما الذين لم يجدوا إلى الهجرة سبيلا فقد "**اشتعلت في قلوبهم نار اليأس والقنوط حتى أن جميعهم لو وجدوا للفرار سبيلا لما بقي في الجزائر إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا**"[53].

وبذلك اضطر الكثير من الشباب المعني بالتجنيد للجوء إلى الجبال والاختفاء بها وإعداد العدة للثأر من الفرنسيين الذين حرموهم كل سبل العيش في حرية. ومن جهة أخرى بقيت **الحق** الصوت الوحيد الناطق باسم الجزائريين، تطالب بحقوقهم وتنتقد الإدارة الفرنسية على إجحافها في حقهم، حتى غدت شوكة في حلقتها، فكان لابد من اقتلاعها لأنها أصبحت تستعمل أسلوب التهكم والتأنيب في نفس الوقت، محاولة بذلك تحريك

---

[51] – Commission d'enquête sur l'exode de Tlemcen, Op. Cit.

[52]– الطاهر بن شريف، "استصراخ الجزائر للأمة الفرنسوية"، الحق الوهراني، العدد 39، من 06 إلى 13 جويلية 1912.

[53]– عمر راسم, "مسألة تجنيد الأهالي"، الحق الوهراني، العدد 40، من 13 إلى 20 1912.

همهم وغيرتهم على دينهم ووطنهم، لا سيما بعدما بدأ الجزائريون يستسلمون للواقع، ويرضون بالقدر المحتوم، ويلتحقون بالثكنات تحت ضغط اللجان المكلفة بالبحث عن المجندين والتي استعملت القسر والقوة في تنفيذ مهمتها. وعلقت **الحق** عن هذا في مقال تهكمي جاء فيه: "**لقد ذهب الشبان الندروميون وسيتبعهم المجندون في سائر المناطق قريبا**" فإذا قبل الجزائريون بالتجنيد كأمر واقع لا سبيل إلى رده . قالت الصحيفة . "(...) **عندها ستعطون ليس فقط أبناءكم بل بناتكم أيضا اللواتي سيذهبن لمعالجة الجرحى في المغرب**"[54].

[54] –Djha,"La conscription des indigènes, La Délégation Oranaise a' Paris", El Hack, N. 39, Op. Cit.

– نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه الحق في توعية الجزائريين، أقدمت الإدارة الفرنسية على إخماد أنفاسها، بعد صدور ستة وأربعين عددا منها، وبذلك حرمت الجزائريين من صوت طالما دافع عنهم، فقد كانت نموذجا بارزا للصحافة الإسلامية العربية والوطنية في الجزائر، ومديرها تابي كان قدوة المسلم الحر الناطق بالحق، والساعي لأجل إظهاره مهما كلفه ذلك من متابعات وعراقيل أمنية وإدارية، أو تكاليف مالية، لأن المقابل أعظم وأرفع درجة من ذلك كله.